تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
8 تموز/يوليه 2020	S/2020/686	رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	
2 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/879	رسالة مؤرخة 4 أيلول/سبتمبر موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1108	رسالة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1129	رسالة مؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

12 - الحالة في مالي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات في إطار البند المعنون "الحالة في مالي". واتَّخذت ثلاث من تلك الجلسات شكل إحاطات، وعقدت واحدة لاتخاذ قرارات[346]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا أربع جلسات تداول مفتوحة بالفيديو فيما يتصل بهذا البند، خصصت اثنتان منها للإعلان عن اتخاذ القرارات[347]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وفي عام 2020، اتخذ المجلس قرارين بموجب الفصل السابع من الميثاق وأصدر بيانا رئاسيا واحدا. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو المفتوحة، عقد أعضاء المجلس أيضا مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته وجلسات مغلقة للتداول بالفيديو[348]، بما في ذلك جلسة تداول مغلقة بالفيديو مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملا بالقرار 1353 (2001)[349].

وفي عام 2020، استمع المجلس إلى إحاطة مرتين من الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومرة واحدة من الأمين العام ووكيل الأمين العام لعمليات السلام والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل. وقدمت إحاطات فيما يتصل بالتقارير الفصلية للأمين العام عن الحالة في مالي[350]. واستمع المجلس أيضا مرة واحدة إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

وفي الجلسة المعقودة في 15 كانون الثاني/يناير[351]، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات السلام المجلس بأن الحالة في مالي وفي منطقة الساحل عموما آخذة في التدهور بمعدل مثير للقلق، وأشار إلى جرح 18 من حفظة السلام خلال هجوم على معسكر البعثة المتكاملة في تيساليت في الأسبوع السابق. وعلى الصعيد السياسي، فإن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 يسير ببطء وبدرجات متفاوتة. وفي حين أرجئت قرارات مهمة، أحرز تقدم كبير في الحوار الوطني الشامل. وقد شعر وكيل الأمين العام بوجه خاص بالتشجيع نظرا لزيادة مستوى مشاركة المرأة، وأثنى على تنسيقية الحركات الأزوادية لانضمامها إلى المراحل النهائية للحوار، ولكنه أعرب أيضا عن أسفه لغياب أحزاب المعارضة. وأشار أيضا إلى التقدم بشأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية ووضع الإطار القانوني اللازم لإنشاء منطقة التنمية الشمالية.

وفيما يتعلق بولاية البعثة المتكاملة، أبرز وكيل الأمين العام أنه في الأشهر الأخيرة، تمشيا مع القرار 2480 (2019)، بذلت البعثة قصارى جهودها لدعم استقرار واستعادة سلطة الدولة في وسط مالي،

(346) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(347) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل التي وُضِعت خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(348) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 39. وانظر أيضا S/2021/9.

(349) عقدت جلسة التداول بالفيديو المغلقة في 10 حزيران/يونيه 2021 فيما يتعلق بالبند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ وانظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 22.

(350) انظر S/2019/983 و S/2020/223 و S/2020/476 و S/2020/952.

(351) انظر S/PV.8703.

مع الاستمرار في دعم تنفيذ اتفاق السلام. وقد أسهم وجود البعثة المتكاملة المتزايد ونشاطها في منطقة موبتي في الحيلولة دون تصعيد أعمال العنف الطائفي والمذابح على نطاق واسع. وذكر أن التركيز الإضافي للبعثة على وسط مالي تطلب منها تحويل القدرات الرئيسية من قاو إلى موبتي، وأنه من غير المجدي تنفيذ أولويتها الاستراتيجية الإضافية في وسط البلد دون موارد إضافية. ولمواجهة هذا التحدي، وضعت البعثة المتكاملة خطة قابلة للتطبيق لتكييف عناصرها النظامية ضمن القوة المأذون بها للقوات والشرطة مع مراعاة احتياجات العنصر المدني من أجل تنفيذ ولايته بفعالية في وسط وشمال مالي. وأفاد وكيل الأمين العام بأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لم تتمكن من الاستفادة الكاملة من الدعم التشغيلي واللوجستي للبعثة المتكاملة، تمشيا مع القرارين 2391 (2017) و 2480 (2019)، لأن القوة لا تملك القدرة على نقل المواد الاستهلاكية الأساسية التي تقدمها البعثة المتكاملة لجميع قطاعاتها ووحداتها.

وفي جلسة تداول مفتوحة بالفيديو عقدت في 7 نيسان/أبريل[352]، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام أعضاء المجلس أنه على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تفرضها جائحة كوفيد-19، تواصل البعثة المتكاملة الاضطلاع بالمهمة التي أناطها بها المجلس وفقا للقرار 2480 (2019)، ولا سيما تنفيذ اتفاق السلام ودعم الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي. وفي ما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام، أفاد بأن أول وحدات أعيد تشكيلها من قوات الدفاع قد أعيد نشرها في الشمال وأن زيارة رئيس الوزراء إلى المناطق الشمالية هي دليل على بناء الثقة بين الأطراف في الاتفاق. وقد أجريت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في جو سلمي، وعلى الصعيد الوطني تم الوفاء بحصة المرأة البالغة 30 في المائة. وفيما يتعلق بإدارة الأزمة في وسط مالي، تواصل البعثة المتكاملة تنفيذ خطتها للتكيف، وقد أنشئ خط ساخن في موبتي لخدمة السكان المدنيين في إطار الجهود التي تبذلها البعثة للاستجابة للإنذارات المبكرة. وفيما يتعلق بالتعاون الأمني الإقليمي، تواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة، وفي هذا السياق، بدأت أعمال التشييد في مقر القوة المشتركة في باماكو.

وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام في جلسة التداول المفتوحة المعقودة بالفيديو في 11 حزيران/يونيه[353]، ذكر أن الأزمتين المتعددتي الأوجه في مالي ومنطقة الساحل لا تزالان تلحقان خسائر فادحة بالناس في جميع أنحاء المنطقة، مع قيام الجماعات الإرهابية والإجرامية بتوسيع نطاق أنشطتها واستغلال التوترات الطائفية القائمة منذ أمد بعيد ومع بدء انتشار جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من التأخيرات المطولة في تنفيذ اتفاق السلام، أقر بأن تقدما هاما قد أحرز خلال العام الماضي وشجع الأطراف الموقعة على الاتفاق على تعزيز الثقة المتبادلة والعمل معا للحفاظ على الزخم في عملية السلام. ولا تزال الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب ضرورية للحد من العنف في مركز البلد، ويتعين على السلطات أن تبذل المزيد من الجهود لإثبات التزامها في هذا الصدد. وأبرز الأمين العام ضرورة تقديم مرتكبي الجرائم ضد حفظة السلام إلى العدالة.

وأعرب الأمين العام أيضا عن شواغله إزاء الحالة في وسط مالي وذكر أنه يشعر بالجزع إزاء الادعاءات المتعلقة بعمليات القتل بإجراءات موجزة وإعدام المدنيين. وذكر أيضا أن البعثة المتكاملة والأمانة العامة قد اتخذتا خطوات هامة لتعزيز وجود البعثة في وسط مالي وتوفير حماية أفضل للمدنيين، وأن خطة التكيف لا تزال اقتراحا قابلا للتطبيق حتى تكون العمليات أكثر نشاطا ومرونة وقدرة على الحركة. والحالة الإنسانية مثيرة للقلق بالقدر نفسه، حيث من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة إلى 5 ملايين خلال الأشهر التالية. ودعا إلى اتخاذ إجراءات دولية سريعة وحازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا والتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 المزعزعة للاستقرار. وأثنى الأمين العام على قوات الدفاع المالية والقوة المشتركة والقوات الفرنسية لتصعيد عملياتها وتحسين تنسيقها في منطقة ليبتاكو – غورما بهدف هزيمة الجماعات الإرهابية النشطة في تلك المنطقة الحرجة. وشدد أيضا على أن الدعم المقدم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لا يزال أمرا حيويا، وكرر دعوته إلى اتخاذ مجموعة شاملة من تدابير الدعم بتمويل من الاشتراكات المقررة، كي يتسنى تقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة.

وفي نفس جلسة التداول بالفيديو، صرّح الممثل السامي للاتحاد الإفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل بأن مالي ومنطقة الساحل تواجهان أزمة ثلاثية تنطوي عوامل صحية واقتصادية وأمنية بسبب جائحة كوفيد-19. وأشار إلى التدهور الحاد في الحالة الأمنية في منطقة ليبتاكو – غورما مع زيادة عدد وكثافة أعمال الجماعات الإرهابية واستمرار النزاع بين الطوائف. وأدت الحالة الأمنية الصعبة إلى تفاقم الحالة الإنسانية وإضعاف احترام حقوق الإنسان، مما أدى

(352) انظر S/2020/286.

(353) انظر S/2020/541.

إلى حيث زيادة عدد المشردين ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية. واستجابة لذلك، أطلقت مالي مبادرة عسكرية جديدة، هي عملية ماليكو، وقد حققت نتائج ملموسة، وتم تعزيز القوة المشتركة، ويبدو أن آلية التعاون والتنسيق التي أنشئت في باو بفرنسا تعمل بشكل سليم. وتناول أيضا الحالة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام وأعرب عن أمله في أن تتمكن الحكومة المقبلة من إيجاد زخم جديد في تنفيذ الاتفاق باعتماد جدول زمني جديد لاستكمال الإجراءات ذات الأولوية التي تم تحديدها بالفعل.

وفي الجلسة المعقودة في 8 تشرين الأول/أكتوبر، لاحظ الممثل الخاص للأمين العام أن الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام[354] اتسمت بتطورات اجتماعية وسياسية هامة[355]. وأشار إلى البيان الذي أدلى به خلال جلسة تداول مغلقة عقدت بالفيديو في 27 تموز/يوليه، أوضح فيه أن الأسباب الرئيسية للأزمة في ذلك الوقت هي ضعف المؤسسات المركزية وفقدان الثقة في الأطراف السياسية الفاعلة وصعود الزعماء الدينيين؛ وتأخُّر تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية؛ وتدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط مالي. وأبرز الشلل الحاصل في مؤسسات مالي، ولا سيما المحكمة الدستورية والجمعية الوطنية. وفي ذلك السياق من الجمود، أدى تمرد 18 آب/أغسطس 2020 إلى استقالة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا. وأشار إلى أن المجتمع الدولي بأسره أدان الانقلاب العسكري. وبالإضافة إلى إدانة ذلك التغيير غير الدستوري، قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعليق عضوية مالي في جميع مؤسساتها وطبقت جزاءات، بما في ذلك إغلاق الحدود وفرض حظر جوي وتعليق المعاملات المالية إلى حين إجراء عملية انتقالية مدنية. وأشار أيضا أنه تم تنظيم أيام من المشاورات الوطنية في الفترة من 10 إلى 12 أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى اعتماد ميثاق للمرحلة الانتقالية، يكمل الدستور. ووفقاً لما ينص عليه الميثاق، عُين رئيس للمرحلة الانتقالية في شخص باه نداو، وهو عميد متقاعد ووزير دفاع سابق. وبالإضافة إلى الرئيس، عين نائب للرئيس ورئيس للوزراء، وشكلت حكومة في 5 تشرين الأول/أكتوبر مؤلفة من 25 عضوا، وفقا لتوصيات الحوار الوطني الشامل. وأعرب الممثل الخاص عن أمله، بعد أن تشكلت الحكومة الجديدة ورُفعت الجزاءات، في الإسراع بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي سيكون بمثابة الهيئة التشريعية طوال فترة الـ 18 شهرا الانتقالية.

(354) انظر S/PV.8765.

(355) S/2020/952.

وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر[356]، عقد المجلس جلسة للاستماع إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي. وأبلغ الرئيس المجلس بأنشطة اللجنة في عام 2020، وأبرز تأثير جائحة كوفيد-19 على أساليب عملها. وأفاد أيضا بأنه منذ إنشاء اللجنة، أدرِج ثمانية أفراد في قائمة الجزاءات عملا بالقرار 2374 (2017).

وفي المناقشات التي جرت في المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظ أعضاء المجلس تدهور البيئة الأمنية في مالي وفي منطقة الساحل عموما. وإزاء تلك الخلفية، ركز أعضاء المجلس، في جملة أمور، على تنفيذ اتفاق السلام، وعلى دور البعثة المتكاملة في دعم الاتفاق وتحديد ولايته وقوامه، وعلى استخدام الجزاءات لتعزيز السلام والأمن في مالي. ولاحظ أعضاء المجلس التقدم الإيجابي المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، مؤكدين أنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية في مالي[357]. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن دعمهم لوضع خطة التكيف الخاصة بالبعثة المتكاملة بشأن وسط مالي، والتي تهدف إلى تحقيق ما نص عليه القرار 2480 (2019) من الأولويات المرتبطة بالولاية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن آراء مختلفة بشأن قوام قوة البعثة المتكاملة وبشأن تركيز ولايتها[358]. وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، حذر أعضاء المجلس من أن الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام قد تفرض عليهم جزاءات عملا بالقرار 2374 (2017)[359]. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أسفهم لأن المجلس لم يغتنم الفرصة

(356) انظر S/PV.8777.

(357) انظر، على وجه الخصوص، S/PV.8703 (سانت فنسنت وجزر غرينادين، والجمهورية الدومينيكية، وألمانيا، وإستونيا، والمملكة المتحدة، وفييت نام)؛ و S/2020/286 (إستونيا، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، وفييت نام، والنيجر، (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)؛ و S/2020/541 (فرنسا، والجمهورية الدومينيكية، وتونس، وإستونيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)؛ و S/PV.8765 (فرنسا، وفييت نام، وإستونيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية).

(358) انظر S/PV.8703 (الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي)؛ و S/2020/286 (ألمانيا)؛ و S/2020/541 (النيجر).

(359) انظر، على وجه الخصوص، S/PV.8703 (فرنسا، والولايات المتحدة، وبلجيكا، والمملكة المتحدة)؛ و S/2020/541 (فرنسا)؛ و S/PV.8765 (الولايات المتحدة، والجمهورية الدومينيكية).

لتعزيز الجزاءات وتوسيع ولاية فريق الخبراء[360]. بالإضافة إلى ذلك، أبرز أعضاء المجلس الدور الرئيسي الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في معالجة الأزمة السياسية التي أعقبت انقلاب 18 آب/أغسطس 2020[361].

وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ المجلس قرارين فيما يتعلق بهذا البند، أحدهما يتصل بولاية البعثة المتكاملة والآخر يتصل بتدابير الجزاءات في مالي. وفي 29 حزيران/يونيه، اتّخذ المجلس بالإجماع القرار 2531 (2020)، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ومدّد ولاية البعثة المتكاملة حتى 30 حزيران/يونيه 2021 وجدد إذنه للبعثة المتكاملة بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها[362]. وأعرب المجلس أيضا عن تأييده الكامل مواصلة تنفيذ خطة التكيف التي وضعتها البعثة المتكاملة، وشجع الدول الأعضاء على المساهمة في الخطة عن طريق توفير القدرات اللازمة لنجاحها، ولا سيما العتاد الجوي[363]. وفي حين كرر المجلس تأكيد الأولويتين الاستراتيجيتين الأولى والثانية للبعثة المتكاملة، فإنه أضاف عناصر جديدة وعدل بعض المهام القائمة[364]. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الأمين العام أن يُعد خريطة طريق طويلة الأجل وأن يقدمها إلى المجلس بحلول 31 آذار/مارس 2021 على أن تركز على المعايير والشروط التي من شأنها أن تفتح الطريق أمام وضع استراتيجية محتملة لخروج البعثة[365]. وفي 31 آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، القرار 2541 (2020)، الذي مدد حتى 31 آب/أغسطس 2021 تجميد الأصول وحظر السفر اللذين فرضهما المجلس بموجب القرار 2374 (2017)[366]. ومدد المجلس أيضا ولاية فريق الخبراء حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021[367].

وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس في 15 تشرين الأول/أكتوبر بيانا رئاسيا رحب فيه بوضع الترتيبات الانتقالية في مالي، بما في ذلك تعيين رئيس انتقالي، ونائب رئيس، ورئيس وزراء، وحكومة، وإصدار ميثاق انتقالي[368]. وأكد مجلس الأمن على ضرورة أن تتم العملية الانتقالية وفقا للميثاق الانتقالي، بما يفضي إلى إرساء نظام دستوري وإجراء انتخابات في غضون 18 شهرا[369]. وفي البيان الرئاسي، كرر المجلس تأكيد الأهمية الاستراتيجية للتنفيذ الكامل والفعال والشامل لاتفاق السلام، ودعا السلطات الانتقالية إلى أن تتولى زمام الوثيقة ودعا الجماعات المسلحة الموقعة إلى الوفاء بالتزامها بتنفيذه[370]. وأشاد مجلس الأمن باستمرار التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومواصلتها بذل جهود الوساطة على مدى الأشهر الماضية في مالي، وشجعها على مواكبة مالي في تنفيذ خريطة الطريق للفترة الانتقالية[371]. وأحاط المجلس علما بالإعلان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن الترتيبات الانتقالية ورفع الجزاءات وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي رفع تعليقه مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي[372].

(360) انظر S/2020/867.

(361) انظر S/PV.8765 (فرنسا، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين) والصين، وفييت نام (أيضا باسم إندونيسيا) وإستونيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، والاتحاد الروسي).

(362) القرار 2531 (2020)، الفقرتان 16 و 18. ولمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة المتكاملة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(363) القرار 2531 (2020)، الفقرة 23.

(364) المرجع نفسه، الفقرتان 28 و 29. ولمزيد من التفاصيل، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(365) القرار 2531 (2020)، الفقرة 64.

(366) القرار 2541 (2020)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بمالي، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

(367) القرار 2541 (2020)، الفقرة 3. ولمزيد من المعلومات عن اللجنة وفريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(368) S/PRST/2020/10، الفقرة الأولى.

(369) المرجع نفسه، الفقرة الثالثة.

(370) المرجع نفسه، الفقرة الرابعة.

(371) المرجع نفسه، الفقرة الثانية.

(372) المرجع نفسه.

الجدول 1

الجلسات: الحالة في مالي

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملا بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8703 15 كانون الثاني/يناير 2020	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/983)		مالي	وكيل الأمين العام لعمليات السلام	13 من أعضاء المجلس[أ]، وجميع الجهات المدعوة[ب]	
S/PV.8765 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2020/952)		مالي	الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	11 من أعضاء المجلس[ج]، وجميع الجهات المدعوة[د]	
S/PV.8769 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020						S/PRST/2020/10
S/PV.8777 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020					الجمهورية الدومينيكية[ج]	

(أ) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر (أيضا باسم تونس وجنوب أفريقيا)، والولايات المتحدة.

(ب) ممثّل مالي وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الذي شارك في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

(ج) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وفييت نام (أيضا باسم إندونيسيا، وهي العضو الآخر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في المجلس)، والمملكة المتحدة، والنيجر (أيضا باسم تونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، والولايات المتحدة.

(د) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

(هـ) تكلم ممثل الجمهورية الدومينيكية بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في مالي

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
7 نيسان/أبريل 2020	S/2020/286	رسالة مؤرخة 9 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
11 حزيران/يونيه 2020	S/2020/541	رسالة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
29 حزيران/يونيه 2020	S/2020/625	رسالة مؤرخة 30 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2531 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/613
31 آب/أغسطس 2020	S/2020/867	رسالة مؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2541 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/859